انفصال إقليم أرض الصومال: دراسة في فرص بناء الدولة

The Secession of Somaliland: A Study of State-Building Opportunities

م.د. علي سعدي عبدالزهرة

جامعة النهرين– كلية الحقوق

ali.saadi@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٦/٣ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٨/٦

الملخص:

استقلت أرض الصومال عام ١٩٦٠ عن بريطانيا، ودخلت في اتحاد طوعي مع الصومال الإيطالي تمهيدا لدولة الصومال الكبير، إلا أن بناء هذه الدولة الناشئة لم تسر بالشكل المطلوب، بسبب هيمنة الجنوب على الشمال وتهميشهم من الناحية السياسية والاقتصادية، وزاد من الأمر سوءً بعد انقلاب عسكري عام ١٩٦٩ واستخدام العنف والقتل ضد سكان أرض الصومال، نتيجة لذلك تأسست الحركة الوطنية الصومالية في الشمال ودخلت في مواجهة عسكرية مع النظام حتى سقوط حكومة مقديشو عام ١٩٩١، وإعلان الانفصال من طرف واحد، واستطاعت أرض الصومال من بناء دولة المؤسسات وتحقيق المصالحة الوطنية بين قبائلها، إلا أن هذه الدولة المعلنة لم تحصل على الاعتراف الدولي بسبب عدم موافقة الحكومة الفيدرالية على خيار الانفصال.

الكلمات المفتاحية: صومال، بريطانيا، الانفصال، الاقليم، الدولة.

Abstract:

Somaliland gained independence from Britain in 1960 and entered into a voluntary union with Italian Somalia in preparation for the creation of Greater Somalia. However, the construction of this emerging state did not proceed as desired due to the south's dominance over the north and its marginalization politically and economically. The situation worsened after a military coup in 1969 and the use of violence and killing against the people of Somaliland. As a result, the Somali National Movement was established in the north and entered into a military confrontation with the regime until the fall of the Mogadishu government in 1991 and the unilateral declaration of secession. Somaliland was able to build a state of institutions and achieve national reconciliation among its tribes, but this declared state did not receive international recognition due to the federal government's refusal to accept the option of secession.

Keywords: Somalia, Britain, secession, region, state.

المقدمة

يتمتع إقليم أرض الصومال بموقع استراتيجي مهم، إذ تُعدّ بمثابة ممر متوجهه نحو القارة الأوروبية والأمريكيتين، كما أنها تتحكم بالطريق التجارة العالمية، وكانت أرض الصومال من نصيب بريطانيا، ونتيجة الكفاح المستمر ضد المستعمر الأجنبي، تأسست دولة الصومال بعد اتحاد طوعي بين أرض الصومال(البريطاني) والصومال الإيطالي عام ١٩٦٠، إلا أن حلم الدولة لم يكتمل، إذ أدى إلى تهميش أرض الصومال، وأصبحت صومال الجنوب هي التي تقود النظام السياسي، الأمر الذي شعر الشماليين(أرض الصومال) بأن مشروعهم النضالي للتحرر من المستعمر البريطاني لم يكلل بالنجاح باندماجهم مع الجنوب في وحدة طوعية، ومما زاد من الأوضاع سوءً قيام انقلاب عسكري الذي قضى على الديمقراطية الوليدة، واستخدمت القوة والعنف بحق سكان أرض الصومال، ونتيجة لذلك تأسست الحركة الوطنية في الشمال(أرض الصومال) ودخلت في مواجهة عسكرية مع النظام، التي أدى في النهاية سقوط الحكومة في مقديشو عام ١٩٩١، وإعلان الانفصال من طرف واحد، وبعد الانفصال عانت أرض الصومال من عدم الاستقرار السياسي والأمني بسبب العقلية القبلية التي تحكم الأنظمة الإفريقية عامة، إلا أن هذا الأمر لم يدم طويلاً، إذ شهدت أرض الصومال بعد عام ١٩٩٦ نتيجة المصالحة الوطنية درجة عالية من الاستقرار السياسي وأنعاش اقتصادي أنعكس على البنية المجتمعية، كما وافق السكان نتيجة استفتاء على أول دستور مكتوب يؤمن بالديمقراطية كأساس للحكم، ومن ناحية أخرى دخلت حكومة أرض الصومال منذ عام ٢٠١٢ في مفوضات مباشرة مع الحكومة المركزية في مقديشو، إلا أنها لم يتوصل الطرفين إلى نتائج ملموسة بسبب تمسك الطرفين بمواقفهم، الانفصال كخيار نهائي من ناحية أرض الصومال، والوحدة الوطنية من ناحية الحكومة الصومالية، كما تواجه أرض الصومال عدة تحديات داخلية وخارجية بشأن الاعتراف، إذ لم يعترف بها أي دولة في العالم، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم البحث إلى خمسة مباحث، تناول المبحث الأول الأهمية الاستراتيجية لإقليم أرض الصومال، أما المبحث الثاني تناول إقليم أرض الصومال بين الوحدة والانفصال، في حين تناول المبحث الثالث أثر القبيلة على النظام السياسي لإقليم أرض الصومال، أما المبحث الرابع استعرض مسار المفاوضات لمستقبل انفصال أرض الصومال، في حين استعرض المبحث الخامس العامل الخارجي ومحدودية الاعتراف في انفصال أرض الصومال.

وتكمن إشكالية البحث من أن أرض الصومال تواجه تحديات داخلية وخارجية في مشروعية انفصالها، وبذلك تحاول الإشكالية الإجابة على التساؤلات الاتية:

١. ما الأهمية الاستراتيجية لأرض الصومال.
٢. طبيعية البنية السياسية في الإقليم؟
٣. الحجج التي تستند عليها حكومة أرض الصومال بأحقيتها في الانفصال؟
٤. محاولة حصولها على الاعتراف الدولي.

وتنطلق فرضية البحث من أن التحديات الداخلية المتمثلة بالإقصاء والتهميش من الناحية السياسية والاقتصادية لإقليم أرض الصومال، فضلاً عن اندماجها الطوعي مع (الصومال الايطالي) جعلها تطالب بالانفصال.

واعتمدت الدراسة على المنهج النظمي وذلك لتحديد المدخلات(المطالب والمساندة) في الحركة الانفصالية، وتحويل تلك المطالب إلى مخرجات على شكل اندماج أو حكم ذاتي أو انفصال، وكذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لكون هذا المنهج يحاول الإجابة على ما هية الحركة الانفصالية في أرض الصومال.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لإقليم أرض الصومال

تقع أرض الصومال في القرن الإفريقي، في شمال غرب جمهورية الصومال، تشترك حدودها مع خليج عدن من الشمال، وإثيوبيا الاتحادية من الجنوب والجنوب الغربي، وإقليم بونتلاند من جمهورية الصومال من الشرق، وجيبوتي من الشمال الغربي (ينظر خريطة رقم١)، ويبلغ طول خط ساحلها(٨٥٠) كم، وهو يشكل نسبة (٢٨٪) من طول ساحل جمهورية الصومال البالغ (٣٣٠٠) كم[١]، ويكتسب الموقع الاستراتيجي لإقليم أرض الصومال أهميته من الأهمية الاستراتيجية لموقع دول القرن الإفريقي على خليجي عدن وعمان شمالاً والمحيط الهندي جنوباً، إذ تطل أرض الصومال على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب المتحكم بالحركة التجارية العالمية ولاسيما تجارة النفط من منطقة الخليج العربي إلى الأسواق العالمية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو بموقعه هذا يشكل بعداً استراتيجياً مهما إذ يعد منطقة حيوية لأية تحركات عسكرية قادمة من الشرق أومن الغرب من قبل الدول العظمي المتنافسة للسيطرة على المواقع الاستراتيجية في العالم[٢]، وإن الموقع البحري لأرض الصومال ومجاورته لدول حبيسة أكسبه أهمية جغرافية اقتصادية سياسية، ووجه سياسته الخارجية باتجاه الدول الإقليمية والدولية، وهذا ما شكل عامل قوة كان من أهم المقومات الجغرافية التي أعتمد عليها إقليم أرض الصومال في إعلانه الانفصال من جانب واحد عن جمهورية الصومال[٣].

خريطة رقم (١) يوضح الموقع الجغرافي لإقليم أرض الصومال

المصدر: نقلاً عن أيدان ج. سيماردون، الاعتراف بـ "أرض الصومال": هل يشكل تغييراً جيوسياسياً كبيراً في غرب آسيا؟، The Cradle، على الموقع الالكتروني https://thecradlearabic.com/articles-id/28149، ٢٠٢٤/١٢/١٩.

وتكتسب أرض الصومال أهمية بالغة لشركات النفط العالمية بسبب قربه من منابع بترول الخليج، ولأنه قريب من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر شريان الحياة التجارية، ومن ثم فإن تتحكم في طريق التجارة العالمي، كما أنها تعد ممراً مهماً لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه منطقة الخليج العربي، ولا تقتصر أهمية أرض الصومال في القرن الإفريقي على اعتبارات الموقع فحسب، وإنما تتعدا للموارد الطبيعية لاسيما النفط والأراضي الزراعية الخصبة والثروة الحيوانية الهائلة التي يتمتع بها أهل أرض الصومال[٤].

وتبلغ مساحة أرض الصومال (١٧٦١١٩) كم، وتشكل نسبة نحو (٢٧٫٧٪) من مساحة جمهورية الصومال البالغة (٦٣٦٦٥٧) كم، وإداريا تتكون أرض الصومال من العاصمة هرجيسا وست مناطق هي الشمال الغربي وأودل والساحل وتغدير وسول وساناغ، ومن المدن الأخرى بوراو وبورامة وبربرة أريكافو ولاسكانود، وتتكون بذلك ما يسمى بجمهورية أرض الصومال[٥]، ويبلغ عدد سكان حسب التعداد السكاني لعام ٢٠١٧ حوالي(٣,٥٠٨,١٨٠)، وتقدر نسبة السكان البدو أو شبه البدو بـ (٥٥٪) من مجموع السكان الكلي، في حين يعيش (٤٥٪) في المراكز الحضرية والريفية[٦]، ويعد شعب أرض الصومال من الشعوب الأفريقية المندمجة من الناحية الأثنية، وتقطن أرض الصومال ثلاث قبائل كبرى يتفرع عن كل منها عشائر متعددة، ومن أكبرها وأكثرها أهمية (الدارودي والهاوي والعفر) التي تتركز في أقصى الشمال

الغربي، وتتركز (قبيلة الاسحاقيون) في العاصمة هرجيسا وأجزاء من إقليم هود وينقسمون الى عدة عشائر متوزعة في كافة الإقليم[٧].

ويدين سكان أرض الصومال بالديانة الإسلامية بنسبة (١٠٠٪) وغالبيتهم يلتزمون المذهب الشافعي، وهو مجتمع قبلي محافظ ومتدين، وأن تأثير الإسلام على شعب أرض الصومال تأثير عميق، ويؤدي الإسلام دوراً أساسياً في كل مفردات الحياة اليومية[٨]، وأن الأغلبية العظمى من الإقليم (أكثر من ٩٥٪) يعرفون اللغة العربية، ويعود ذلك إلى خضوع كل الأطفال الصوماليين للدروس الدينية في الكتاتيب، إذ اعتادت الأسر الحاق أبنائها وبناتها بكتاتيب حفظ القرآن الكريم، وعبر هذا يتعلمون قراءة العربية وكتابتها، لكن وجود مشكلة واضحة في التخاطب باللغة العربية خارج نطاق كتابة القرآن الكريم وغيره مما له صلة بأمور الدين، وأن التحدث باللغة العربية في الحياة العامة محدود جداً، ووجود اللغة العربية في الفضاء عام في أرض الصومال يكاد يكون منعدماً، وذلك أن العزوف عن استخدام اللغة العربية يعود إلى أن الإنسان مرتبط وملتصق باللغة المحلية الأصيلة، وهي اللغة الصومالية، أما البديل الثاني فقد أصبح اللغة الإنكليزية نتيجة للحقبة الاستعمارية، ودور طلائع المتعلمين وارتباطهم بالثقافة الغربية، إذ إن اللغة الإنكليزية هي لغة التعليم في المرحلة الثانوية وفي الجامعة، وتحرص الطبقة المثقفة على أن يتقن أبناءها اللغة الإنكليزية، وتحتل العربية المرتبة الثالثة في التخاطب بصورة محدودة، فوجود من يتحدث العربية خاضع للمصادفة المحضة[٩].

وتملك أرض الصومال موارد حيوية تدر دخلاً على الإدارة ومن أهمها ميناء بربرة الاستراتيجي، وقد تم بناؤه في عام١٩٦٩، ولا يزال الميناء المركز التجاري الأكبر لأرض الصومال، ويشكل ميناء بربرة العمود الفقري لاقتصاد جمهورية أرض الصومال المعلنة من جانب واحد، ومن أهم الموارد الحيوية في أرض الصومال مطار عغال الدولي، وتملك أرض الصومال ثروة حيوانية وزراعية تساهم بشكل كبير في اقتصاد الإقليم[١٠].

المبحث الثاني: إقليم أرض الصومال بين الوحدة والانفصال

تمثل أرض الصومال حالة مميزة في المشهد الصومالي، بسبب تاريخها المختلف لحد ما عن مناطق واسعة من الصومال، نتيجة لموقعها الجغرافي وطبيعة الأرض فيها مما أدى لاستقلالها لفترات طويلة عن القوى الإقليمية في المنطقة، فضلاً عن أخذها صفة المحمية لا المستعمرة، كون علاقتها بالوجود البريطاني تأطرت بسلسلة من معاهدات الحماية التي دخلتها القيادات القبلية فيها مع الحكومة البريطانية، وقيام البريطانيين بتأسيس إدارة موحدة للإقليم وعاصمته (بربرة) ونقل العاصمة إلى (هرجيسا) في نهاية العقد الرابع من القرن العشرين، على خلاف حالة الاستعمار التي سادت في البلاد من قبل الإيطاليين والفرنسيين وإثيوبيا[١١].

ويتميز الشعب الصومالي عن غيره من الشعوب الإفريقية بتجانسه في اللغة والدين والتاريخ المشترك والرقعة الجغرافية الواحدة والمتصلة التي يسكنها، وعاش تاريخياً قبائل ودويلات مستقلة دون

سلطة مركزية تعوق حركته الطبيعية وراء الكلأ والمياه، حتى جاءت السلطات الاستعمارية فقسمته إلى خمس محميات وهي(الصومال الإيطالي، والصومال البريطاني (أرض الصومال) والصومال الفرنسي (جيبوتي) وأوجادين، والمناطق الشمالية الشرقية في كينيا)، ومارست تلك السلطات الاستعمارية حكماً مركزياً، ووضعت حدوداً سياسية فصلت بين أبناء القبيلة الواحدة، ولكن الشعب الصومالي لم يخضع لذلك الواقع بل قاوم بمختلف الأشكال، وكانت الوحدة السياسية التي شهدتها بعض المناطق الصومالية تحت الحكم الإيطالي ثم البريطاني وما تبعها من مطالب التحرر والاستقلال التي سادت العالم، هيأت لنشأة أول حزب سياسي وحدوي يطالب بوحدة الصومال الكبير (حزب وحدة الشباب الصومالي) عام ١٩٤٣، وتحققت أولى نتائج الكفاح للحصول على الاستقلال والوحدة للصوماليات الخمسة في استقلال محمية الصومال البريطاني(أرض الصومال) في ٢٦ حزيران ١٩٦٠ لتتحد مع الصومال الإيطالي الذي كان على موعد مع الاستقلال بعد انقضاء مدة الوصاية، لتظهر إلى الوجود الدولة الصومالية الحديثة في وحدة اندماجية على نظام جمهوري ديمقراطي، لتكون نواة دولة الصومال الكبير التي حملت على عاتقها مسؤولية تحرير الصومال الكبير وتوحيده بعد ذلك(١٢).

أن الوحدة الصومالية التي أفرزت الجمهورية الحالية فريدة في القارة الإفريقية، إذ كانت وحدة طوعية جاءت برغبة المواطنين، ولم تكن وحدة صنعتها السلطات الاستعمارية كما هي الحال في معظم الدول الإفريقية، أو الوحدة التي فرضها بعض الدول من طرف واحد عن طريق الضم، إلا أن حلم الصوماليين لم يتحقق بأن ينعموا بالرخاء تحت كنف الدولة الصومالية التي أنجزوا بناءها، فما أن انتهت نشوة الاستقلال والوحدة حتى وجدوا واقعا مريراً ينتظرهم، وعملا شاقًا تتطلب عملية بناء الدولة التي كانوا لا يعرفون عن طبيعتها وإدارة دفتها الكثير، فقد كان هناك شعور خاص لدى الشماليين(أرض الصومال) يعود إلى طبيعة الوحدة الاندماجية التي تمت بين الإقليمين، والتي أدت إلى ذوبان السياسيين الشماليين في الحياة السياسية في الجنوب وعدم ظهورهم في الواجهة السياسية، وطبيعة النظام الإداري للدولة المتمثلة في المركزية الإدارية والسياسية في مقديشو وما أفرزته من انتقال الثقل السياسي من هرجيسا في الشمال، وضعف الانتقال بين مركز الدولة والأطراف نتيجة لبعد المسافة بينهما مع غياب البنية التحتية والمواصلات، وطبيعة الخبرة السياسية المختلفة للإقليمين نتيجة لتباين نمط الاستعمار بين الإقليمين والتي أفرزت سياسة مختلفة لدى النخبتين(١٣).

ونتيجة لذلك حمل الشماليون مسؤولية تلك الصعوبات، التي يعود معظمها إلى إشكاليات بناء الدولة ودمج الإقليمين وهضم الاختلافات بينهما، للوحدة التي تمت والتي كانوا هم أكثر المتحمسين لها، وبدأوا الحنين إلى الوضع القديم، واستغل بعض ضباط الجيش من الشمال الظرف، وقاموا بمحاولة انقلابية فاشلة عام ١٩٦٢ في الشمال لفصله عن الجنوب، ولكن سرعان ما تم احتواؤها ومعالجتها سياسياً(١٤)، وعانت فئات واسعة من مجتمع أرض الصومال من التهميش والتخوين والإقصاء نتيجة للمحاولة الانفصالية الانقلابية سنة ١٩٦١، ولتعارض طرق حياة السكان ومصادر عيشهم مع سياسات

الحكومة الاشتراكية التي سعت لبناء اقتصاد الدولة، عبر السيطرة على كل انواع النشاط الاقتصادي في البلاد، وهو ما لم يعتد عليه السكان في المنطقة، ومع اعتمادهم على التجارة عبر الحدود، بالطرق النظامية أحيانا وممارسة أعمال التحايل على سلطات الجمارك تارة أخرى، وبالتحديد مع الجانب الإثيوبي من الحدود، وساهم قيام الدولة الصومالية بالسعي لإحكام السيطرة على العمليات التجارية وتطبيق الرسوم والجمارك العالية، إلى وقوع التجارة في شمال البلاد بين مطرقة السلطات الصومالية وسندان السلطات الإثيوبية، ما أدى لحالة من التدهور الاقتصادي[١٥].

وبعد انتهاء فترة الحكومات المدنية (١٩٦٠-١٩٦٩) بانقلاب أبيض قاده الجنرال (محمد سياد بري)، شعرت الطبقة السياسية في أرض الصومال بأن قضيتهم قد سحبت من تحت أقدامهم وأن مشروعهم النضالي للتحرر من المستعمر البريطاني قد أصابته خيبة أمل باندماجهم مع الجنوب في وحدة طوعية، إذ انقلبت الدولة العسكرية على الديمقراطية الوليدة في الصومال عبر اعتقالات طالت سياسيين من بينهم رئيس الوزراء آنذاك (محمد إبراهيم عقال)، بل أخذت الأمور بعداً خطيراً بإلغاء البرلمان والدستور، والتوجه نحو الماركسية بعيدًا عن الهوية الثقافية والدينية للمجتمع الصومالي، كل هذه الأسباب خلقت غبناً وحزناً دفيناً في نفسية الساسة في أرض الصومال، وورثت سياسة (سياد بري) القمعية البلاد فوضى داخلية، وفتحت جبهات عسكرية وميليشيات مسلحة ومعارضة في المهجر والداخل[١٦]، وارتكبت الأجهزة الأمنية التابعة له انتهاكات في أرض الصومال وقتل ما يقارب(٥٠٠٠) من القبائل القاطنة في المنطقة من قبل الحكومة، كما قامت وحدة طلائع النصر بجرائم اغتصاب في حق أعداد كبيرة من نساء قبيلتي (ماجرتين وإسحاق)، وهرب أكثر من (٣٠٠) ألف من قبيلة إسحاق لإثيوبيا وذلك في عام ١٩٨٨، وقد أدت سياسة القمع والتصفيات الجسدية إلى تضاؤل شعبي النظام العسكري وتزايد الحركات والجبهات المسلحة التي تنطلق من أقاليم بوسط الصومال وشماله، وكانت تلك نقطة بداية السقوط للنظام العسكري في الصومال[١٧].

ونتيجة للقمع الذي مارسه النظام العسكري، نشأت جبهات مسلحة معارضة للنظام لأول مرة في تاريخ الدولة الصومالية الحديثة، وكان منها الحركة الوطنية الصومالية المدعومة من قبائل الإسحاق في الشمال التي دخلت عام ١٩٨٨ مواجهات عسكرية مباشرة مع النظام في حرب المدن، استخدم فيها النظام كل أنواع الأسلحة مما أدى إلى تدميرها وتهجير السكان، وكانت القسوة الشديدة التي تعامل بها النظام مع معارضة الشمال ومؤيديها، وعمق الجراح الذي أصاب المواطنين في الإقليم أكثر من غيرهم قد أوصلت موضوع الانفصال إلى خط النهاية، وبانهيار الحكومة الصومالية في مقديشو مع مطلع عام ١٩٩١، ثم انشغال الجبهات في صراعات فيما بينها في مقديشو حسم الإقليم موقفه النهائي بفك الارتباط مع مقديشو وإعلان الانفصال من طرف واحد في ١٨ أيار ١٩٩١[١٨]، وأعلن شيوخ القبائل وزعماء (الحركة الوطنية الصومالية) في الشمال استقلال أرض الصومال عن الصومال من طرف واحد، وذلك بعد أن أطاحت (الحركة الوطنية الصومالية) وغيرها من الجماعات المسلحة بحكومة الرئيس (سياد بري) في ذلك الوقت، وطالبوا بحق الشعب في تقرير مصيره[١٩].

وبدأت فكرة الانفصال منذ أول مؤتمر مصالحة عقد في مدينة بربرة من ١٥ إلى ٢٧ شباط ١٩٩١، وكان الهدف من وراء هذا المؤتمر إعادة الثقة بين العشائر القاطنة في أرض الصومال، ويأتي بعد هذا المؤتمر بشهرين مؤتمر ثان عقد في مدينة بزغو استمر قرابة شهر من ٢٧ نيسان إلى ١٨ أيار ١٩٩١، واتفق المشاركون فيه وعلى رأسهم زعماء العشائر الشمالية وقيادة الحركة الوطنية الصومالية على ضرورة بناء كيان مستقل عن بقية الصومال كنظام منفصل، وهي الآن تتمتع بعلم ونشيد وطني وتأشيرة دخول ومؤسسات للحكم والإدارة[٢٠].

ويبرر السياسيون انفصال أرض الصومال عن الوطن الأم بعدة مبررات، أهمها[٢١]:

١. إن الوحدة الأولى التي تمت بين الإقليمين عام ١٩٦٠ كانت قائمة على العواطف القومية الجياشة، ولم توضع أسس واضحة لتقاسم السلطة بين الطرفين، ومن ثم استغل الجنوبيون تلك الحالة بتهميش الشماليين سياسياً وعدم منحهم حصتهم في مؤسسات الدولة، رغم تضحيتهم الباهظة باستقلال إقليمهم ومبادرتهم غير المشروطة للوحدة مع مقديشو.

٢. استهداف حكومة (سياد بري) الشمال وتدمير مدنه وتهجير السكان وضرب المدنيين بمختلف أسلحة الجيش الصومالي الذي كان مفترضاً أن يحميهم.

٣. إن الاتحاد مع الصومال الإيطالي كان طواعية، ما يعطي الإقليم حق الانسحاب فيما لو شكل الاتحاد عبئاً على سكان أرض الصومال، ويندرج هذا المبرر ضمن الأساس التاريخي والقانوني الدولي، فالإقليم كان كياناً منفصلاً ومستعمراً من قبل بريطانيا قبل خيار الوحدة مع الجنوب.

٤. يرزح الجنوب الصومالي تحت الفوضى الأمنية والسياسية، بينما الشق الشمالي ينعم بالاستقرار والأمن وبدرجة عالية، مقارنةً مع بقية مناطق الصومال، بل ويتفوق في بعض الحالات على دول معترف بها دولياً في القرن الإفريقي.

المبحث الثالث: أثر القبيلة على النظام السياسي لإقليم أرض الصومال

اختارت الحركة الوطنية الصومالية عند استيلائها على أرض الصومال، وقف الأعمال العدائية والمصالحة مع العشائر غير التابعة لإسحاق، والتي كانت مرتبطة إلى حد كبير بنظام (سياد بري)، بدلاً من الانخراط في الانتقام وتصفية الحسابات القديمة، فعقدت الحركة الوطنية مؤتمر السلام في الفترة من ١٥ إلى ٢٧ شباط ١٩٩١في بربرة، وسعي المؤتمر إلى استعادة الثقة بين عشائر الإسحاق والعشائر الاخرى التي خاضت الحرب على جوانب إيجابية، ووضع مؤتمر بربرة الأساس للمؤتمر الكبير للعشائر الشمالية، الذي عقد في الفترة من ٢٧ نيسان إلى ١٨ أيار ١٩٩١ في بلدة بوراو، وكان الغرض الأصلي من هذا الاجتماع هو توطيد السلام في شمال غرب الصومال، وبعد مشاورات مكلفة استمرت قرابة شهرين، قرر شيوخ العشائر وقيادة الحركة الوطنية الصومالية الإسراع في بناء السلام واستعادة سيادة أرض الصومال عبر الانسحاب الطوعي من الاتحاد مع بقية الصومال[٢٢].

ومنذ قرار الانفصال في ١٨ ايار ١٩٩١، لم تذق ارض الصومال، طعم الاستقرار الأمني والسياسي، وذلك لأسباب جوهرية تعود الى طبيعة تركيبة المجتمع الصومالي القبلية من ناحية، والى اسلوب الاداء السياسي للقيادات مع هذه الوضعية الاجتماعية من ناحية أخرى، إضافة عامل الأثر الخارجي المتمثل بمصالح الدول الأجنبية الضاربة عميقاً في المنطقة، وصاحبة الارث التاريخي والخبرة الطويلة في سياسة (فرق تسد)، وتألف أول مجلس تأسيسي في جمهورية أرض الصومال من (١٠٥) أعضاء وزعوا على القبائل، إذ نالت قبيلة الاسحاقيين(٤٥)، و(٢٥) دولبهانهتيون و(٢٠) غدابورسيون و(١٠) ورسنغليون و(٥) عيساويون، ولم تنل القبائل الاسحاقية التي تشكل غالبية سكان شمال الصومال إلا اقل من نصف مجمل اعضاء المجلس التأسيسي، وذلك حرصاً على عدم توليد المخاوف لدى القبائل الأخرى من هيمنة الاسحاقيين، لكن هذا الحرص لم يؤخذ في الحسبان عندما شكلت اول حكومة للجمهورية من(١٧) وزيراً، إذ كان نصيب القبائل الاسحاقية فيها(١٢) حقيبة وزارية، في حين ان القبائل الأخرى لم تسند اليها إلا(٥) وزارات وكان ذلك محط استيائها، ومع ذلك فإن العقبة التي واجهتها هذه الحكومة برئاسة (عبد الرحمن علي تور) مشكلة تأسيس جيش وطني على انقاض القوات القبلية، وقد كانت قبل تشكيل الحكومة القوات المسلحة للحركة الوطنية الصومالية موزعة على خمس فرق، الاولى تابعة لقبيلة حبرجالو، والثانية لقبيلة حبريونس، والثالثة لقبيلة اداغالي، والرابعة والخامسة لقبيلة حبراول، كبرى القبائل الاسحاقية، فضلاً عن الوحدات العسكرية الاربع التابعة للقبائل الدارودية والعيساوية[٢٣].

أن جمهورية ارض الصومال منذ بداية التأسيس لا يوجد فيها جيش واحد، بقدر ما توجد فيها تسع قوات عسكرية قائمة على ارضية قبلية، ويقودها سياسيون ليست لهم مصلحة في صهر هذه القوات في بوتقة جيش وطني، فالسلطة السياسية والاقتصادية لأية قبيلة من قبائل البلاد ليس لها معنى عملي ما لم تركز على قوة عسكرية قبلية تصون افراد القبيلة من اعتداءات القبائل الأخرى، وتكفل لأبنائها حق الفوز بحصة ما في لعبة توزيع الادوار السياسية التي تهدد في كل لحظة، باسقاط قناع تلاحم سكان شمال الصومال (جمهورية ارض الصومال) الذي يحجب عن الانظار مخاطر التفكك القبلي على غرار ما حدث في جنوب البلاد، بالإضافة الى ذلك فإن الرئيس (عبد الرحمن علي تور) وقوات قبيلته حبريونس، لم يسيطر الا على بعض اجزاء العاصمة هرغيسا، فيما تخضع المناطق الأخرى لنفوذ بقية القبائل الاسحاقية والقبائل الدارودية والعيساوية، ومع حلول ١٩٩٣ لم يعد (عبد الرحمن علي تور) الشخص الاول في البلاد التي أسندت إدارتها الى قيادة جماعية ريثما يعقد المؤتمر الوطني العام للحركة الوطنية الصومالية الذي حدد موعد انعقاده في نيسان ١٩٩٣ لبت مصير هذا الجزء الشمالي من الصومال[٢٤].

وفي ١٨ شباط ١٩٩٣ أطاح زعماء القبائل الرئيس (عبد الرحمن علي تور) الذي كان رئيساً للحركة الوطنية الصومالية المسيطرة على شمال الصومال، ثم رئيساً لجمهورية ارض الصومال، بتهمة عدم مقدرته على احلال سلام دائم بين القبائل أو التوفيق بينها، إضافة الى فشله في الحصول على اعتراف أو تأييد دولي بالجمهورية، لكن الأمور لم تستتب لزعماء القبائل، واستمرت معارك متقطعة بين

القبائل خاصة في المطلة على خليج عدن وفيها ميناء بربرة احد أهم الموانئ على البحر الأحمر، وفي آذار ١٩٩٣ حضر (عبد الرحمن علي تور) اجتماعات بورمة، في محاولة للحفاظ على تماسك جمهورية ارض الصومال، ومما قاله في افتتاح الاجتماع (أن الأمر متروك لكم لكي تنهوا الفوضى، وإذ كانت الحكومة في شمال الصومال تعاني افلاساً، ونادراً ما تنفذ اوامرها حتى في العاصمة، وتطاول عمليات السرقة التي تنفذها ميليشيات القبائل موارد رزق الناس)، وخص نائب الرئيس (حسن عيسى جامع) تقويم الوضع بقوله (ثبت في النهاية أن عوامل قوة الحركة الوطنية الصومالية هي اساساً ضعف ارض الصومال(وعزا أكبر فشل لحكومته الى) التأخر في إنشاء نظام لتجميع العائدات ما أدى الى دائرة فراغ بين حكومة مركزية ضعيفة وميليشيات قبلية أقوى) [٢٥].

وفي اواسط آذار ١٩٩٣عقد في أديس أبابا (عاصمة إثيوبيا) (مؤتمر الوفاق الوطني الصومالي) حضره (محمد ابراهيم عقال) ممثلاً مجلس حكماء ارض الصومال، أي زعمائها، وفي كلمته قال أن (مجلس الحكماء هو السلطة الوحيدة في جمهورية أرض الصومال، وان المجلس سيدعو الى اجراء استفتاء على استقلال هذه الجمهورية تحت اشراف دولي)، وفي نيسان ١٩٩٣ قرر مجلس الحكماء بإقامة حكومة مؤقتة لإدارة شؤون البلاد الى حين اجراء انتخابات عامة، والتأكيد على استقلالية ارض الصومال منفصلة عن جنوب الصومال، واقامة برلمان، ووضع اسس نظام خاص بإعادة هيكلية الدولة وبناها قبل تحديد طبيعة العلاقة مع جنوب الصومال، أما على رأس مهمات الحكومة المؤقتة جمع السلاح من الأفراد، وتأسيس قوة شرطة لحفظ الامن والاستقرار، وفي ١٠ ايار١٩٩٣ انتخب مجلس الحكماء رئيساً جديداً لجمهورية أرض الصومال (محمد ابراهيم عقال)، وعين (عبد الرحمن أوعلي) نائباً لرئيس الجمهورية، وتولى رئاسة مجلس الشورى (علي خليف جاليد)، وينتمي عقال الى القبيلة الرئيسية وهي الإسحاق، ونائبه (عبد الرحمن أوعلي) من قبيلة غدابورسي، وجاليد من قبيلة دولباهنتي[٢٦].

أعترف مؤتمر بورمة بان القرابة هي المبدأ التنظيمي للمجتمع أرض الصومال، وأصبحت الحكومة تحالفا لتقاسم السلطة بين العشائر الرئيسية في أرض الصومال، وفي البرلمان تم تخصيص المقاعد بشكل متناسب للعشائر، إلا أن المؤتمر أدى إلى تهميش عشيرة الهارتي، وخلق شعوراً بالغربة بين أفراد تلك العشيرة، فضلاً عن المحسوبية والفساد، مع تفضيل الأفراد من الأنساب الأكثر قوة في التعيينات الحكومية، وفي الفترة من عام ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦عانت أرض الصومال من نزاعاتها المسلحة الداخلية الخاصة بها، والتي كانت تقوم على التنافس القبلي الذي لم يجد حلاً له، وشهدت بعد عام ١٩٩٦ أرض الصومال درجة عالية من الاستقرار، وإعادة هيكلة اقتصادية قادرة وإنشاء مكاتب الجمارك واستئناف تحصيل الإيرادات من خلال إنشاء هيئة ميناء بربرة، وثم إعادة تنظيم الوزارات والخدمة المدنية، وتم إدخال بنك مركزي بعملة جديدة، وتم دمج الميليشيات في القوات المسلحة النظامية، وإزالة حواجز الطرق، وتم إصلاح الكثير من البنية التحتية الحضرية في أرض الصومال والتعليم والصحة، وتم الإشارة إلى النهاية الرسمية للحرب الأهلية من خلال مؤتمر عقد في هرجيسا من تشرين الأول ١٩٩٦ إلى شباط ١٩٩٧، وأكد على وجود بعض القيم المشركة والثقة بين العشائر الشمالية[٢٧].

وفي المؤتمر هرجيسا أرست النخبة السياسية الأساس لوضع الدستور، وحددت خطوات الانتقال من نظام قائم على العشيرة إلى نظام متعدد الأحزاب، واقتراح الدستور لبدء الانتقال إلى ديمقراطية متعددة الأحزاب مقيدة، وفي عام ٢٠٠١ أرسلت المسودة النهائية للدستور الجديد للاستفتاء، وتمت المصادقة عليها، وتم استبدال النظام السياسي الذي كان يقوم على صيغة تقاسم السلطة على طول الخطوط العشائرية بنظام لا يتم فيه اختيار رئيس الدولة والمجالس التشريعية والمجالس المحلية من قبل ممثلي العشائر، ولكن يتم انتخابهم عبر الاقتراع[٢٨].

وفي ٣١ أيار ٢٠٠١ أقر سكان ارض الصومال أول دستور مكتوب للجمهورية المعلنة عنها من طرف واحد عبر استفتاء عام بنسبة (٩٧٪) من المقترعين، وينص الدستور على انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه معا في انتخابات عامة على أساس الأكثرية العددية للقواعد، أما السلطة التشريعية فتتألف من مجلسين تشريعيين، هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وينص الدستور على انتخاب أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم (٨٢) عضواً في انتخابات عامة حرة، وذلك لولاية مدتها خمس سنوات، ولا يحدد الدستور الطريقة التي ينتخب بها أعضاء مجلس الشيوخ، ومدة ولاية ٦ سنوات، ويعتمد أرض الصومال على نظام التعددية الحزبية، لكنه لا يمكن وجود أكثر من ثلاثة أحزاب سياسية في آن واحد وفقا للدستور[٢٩].

وبالرغم من أن الدستور يمنع أنشاء حزب على أساس قبلي أو ديني، لكن القبيلة تفرض نفسها بقوة عند تكوين الحزب وتوزيع سلطاته، فمثلاً يحدد الدستور عدد الأحزاب الوطنية المسموح بها ثلاثة، ولا يحدد أن يكون الرئيس أو نائبه من قبيلة معينة، إلا أن العرف جرى أن يكون الرئيس من قبيلة الإسحاق ونائبة من قبيلة سمرون، واختلت هذه القاعدة بعد وفاة الرئيس (محمد إبراهيم عقال)، إذ خلفه الرئيس (طاهر ريالي) من أصل سمرون الذي فاز في انتخابات عام ٢٠٠٣، والقبائل الأخرى يتم تمثيلها في البرلمان والوزراء بما يتناسب مع حجمها، وفي حال اختلال هذا التوازن فأنه قد يؤدي إلى فقدان الاستقرار، ويمثل وجود الأحزاب السياسية في أرض الصومال ظاهرة مميزة، قياسا على غيرها من بلدان الطوق، ويعتبر (محمد إبراهيم عقال) المؤسس الفعلي للدولة والتجربة الحزبية، من خلال وضع الإطار القانوني الناظم لعملها، والقيام بتأسيس الحزب الديمقراطي الشعبي المتحد، أول حزب سياسي في أرض صومال، ونقل به العملية السياسية من الوضع التقليدي المستند على العشائر إلى نظام ديمقراطي حديث، يسمح لتيارات السياسية بتنظيم نفسها على شكل أحزاب ينطوي تحت دائرتها مختلف القوى المجتمعية، مما أعتبر نقلة نوعية في مفهوم ممارسة السياسة وتنظيم العملية السياسية في الدولة[٣٠].

أن عدد الاحزاب المصرح لها بالعمل في الساحة العملية وفق الدستور هي ثلاث أحزاب فقط، كل عشر سنوات، هي المدة التي حمي الدستور لفتح باب إنشاء وتسجيل الأحزاب أمام القوى السياسية وتختصر القائمة النهائية للأحزاب بعد كل انتخابات بلدية، في ثلاث احزاب فقط، وفي عام ٢٠١١ جرى فتح باب إنشاء الأحزاب السياسية في أرض الصومال كتيارات سياسية، على أن تتحول التيارات السياسية

الحاصلة على أكثر عند من الأصوات في الانتخابات البلدية، كأحزاب سياسية وطنية، طيلة العشرة سنوات المقبلة، هذه الوصفة المحلية كانت من بنات أفكار الرئيس الراحل(محمد إبراهيم عقال) محاولة منه لحماية العملية الحزبية والسياسية من التأثير الكبير للقبائل وتشجيع الاصطفاف السياسي وفق قالب حزبي ايديولوجي بعيداً عن التخندقات والتحالفات العشائرية والمناطقية، التي مثلت الأساس الصلب للانتماء السياسي للفرد الصومالي بشكل عام، وأرض الصومال بشكل خاص، إذ تعد التحالفات السياسية بين العشائر هي ما يحدد هوية الحزب الفائز في الانتخابات المقبلة[٣١].

وتتميز إدارة أرض الصومال عن باقي أقاليم الصومال بوجود شكل من أشكال عملية التداول السلمي للسلطة بين الأحزاب السياسية الثلاثة، وأن كانت ذات طابع قبلي، إذ بعد وفاة (محمد إبراهيم عقال) أصبح نائبه (طاهر ريالي كاهن) رئيسا مؤقتا لأرض الصومال حسب الدستور، ثم خاض الأخير انتخابات رئاسية جرت في الإقليم في ١٥ نيسان من عام ٢٠٠٣، وفاز في تلك الانتخابات، بالرغم أن(طاهر ريالي كاهن) لم يكن من القبائل الكبرى التي ترى لنفسها الأحقية في الاستئثار بمنصب الرئيس، لكن الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها أرض الصومال وقتئذ أقنعت معظم السياسيين المنحدرين من العشائر الكبرى بتوليه السلطة، وبذلك يمكن القول أن(طاهر ريالي كاهن) المؤسس الحقيقي للنظام الديمقراطي السائد الآن في إدارة أرض الصومال[٣٢].

أن التداول السلمي للسلطة تعد شكل من أشكال الممارسة السياسية في النظم الديمقراطية المعاصرة، لكن مرجعيته في أرض الصومال تسند إلى النظام القبلي القائم، والذي استطاع الحفاظ على هذه المظاهر السلمية لانتقال السلطة، فتمديد الفترة الرئاسية على سبيل المثال تقليد لا يتعارض مع المصالح القبلية ولا النظام المتبع، رغم معارضة الأحزاب السياسية المعارضة له، وبالتالي فإن التناقضات في هذا المقام لا يمكن فهمها بمعزل عن الممارسة السياسية الديمقراطية القبلية التي تحميها سلطة القبائل التي لا تشترك في وشائج القربي والرحم فقط، وإنما في المحافظة على النظام الذي بذلت القبائل من أجله الغالي والنفيس، مما يبعث التشبث به والدفاع عنه حتى وإن لم يحظ باعتراف المجتمع الدولي، لأنه يحقق لها مصالح ذاتية أهمها الأمن والاستقرار، في حين تنغمس باقي الأقاليم البلاد في بحر من الفوضى السياسية[٣٣]، وأن تأثير القبيلة في المشهد السياسي في أرض الصومال، وخاصة داخل المكون الحزبي تبقى قوية رغم أن قيادات الأحزاب السياسية تحاول التمظهر التمسك بالمبادئ السياسية وعدم جعل القبيلة ركناً أساسياً في نظامها المؤسساتي، لكن عندما تأتي الحاجة إلى بناء تحالفات وشراكات بين تلك الأحزاب، فإن تأثير القيادات التقليدية (القبائل) يبرز دورها، وذلك عبر ممارسة الأحزاب سياسةَ الإغراءات بالنفوذ والثروات والمكاسب الاقتصادية، وهي سياسة يمكن أن يعتمد عليها الحزب الحاكم في تشكيل تحالفات جديدة مع نواب البرلمان الجدد المنتمين لأحزاب المعارضة، إذ أن ولاءات النواب للأحزاب ضعيفة ودخولهم إلى تلك الأحزاب كان مجرد وسيلة للعبور إلى عضوية البرلمان، وهو ما يعطي فرصة أكبر للحزب الحاكم للتأثير على تماسك الأحزاب حاضراً ومستقبلاً[٣٤].

ولا يخلو مسار عملية الانفصال في أرض الصومال من صعوبات داخلية قبل الاعتراف الخارجي، وتتمثل تلك الصعوبات في المكون العشائري المختلف حيال الانفصال، إذ يضم النسيج العشائري في الإقليم ثلاث مجموعات رئيسية، هي عشائر الإسحاق ذات الأغلبية في الإقليم في الوسط، وبعض أفخاذ عشائر هرتي (ذات الأغلبية في بونت لاند) وعشائر سمروني في الغرب، وما عدا عشائر الإسحاق فإن القبائل الأخرى تعارض الانفصال، فبينما تصرح عشائر هرتي برغبتها في الانفصال عن الإقليم وقامت منذ فترة بتشكيل ولاية خاصة بها في إطار الوحدة الصومالية (ونتيجة لذلك تحدث مواجهات بين الجانبين في محافظتي سول وسناج)، فإن عشائر سمروني لا تصرح بالرفض بنفس الدرجة لاعتبارات سياسية مرتبطة بالمرحلة، وليست درجة التحمس للانفصال بين عشائر الإسحاق نفسها واحدة، وإنما هي بدرجات متفاوتة، إضافة إلى الجدل القائم بين النخب المثقفة في أرض الصومال في قضية الانفصال[٣٥]، كما أن بعض السياسيين واعضاء في البرلمان تحدثوا إلى مسألة الوحدة بين الشطرين من جديد، وأنها مسألة وقت حتى تتحقق الوحدة[٣٦].

المبحث الرابع: مسار المفاوضات لمستقبل انفصال أرض الصومال

انتهج إقليم أرض الصومال منذ إعلان استقلاله سياسة القطيعة مع مؤتمرات المصالحة الخاصة بالصومال، منذ مؤتمر جيبوتي الأول في عام ١٩٩١ باعتبار أنه لم يعد جزءً من الصومال، لكن مشاركته في مؤتمر لندن في ٢٣ شباط ٢٠١٢، مثلت انعطاف في موقفه، وتضمنت مخرجات ذلك المؤتمر بنداً خاصاً يشير إلى دعم المجتمع الدولي أي حوار بين أرض الصومال والحكومة الفدرالية الانتقالية أو من يحل محلها من أجل توضيح العلاقات المستقبلية فيما بينهما، وعقد في حينه أول اجتماع بين رئيس الحكومة الصومالية الانتقالية (شيخ شريف شيخ أحمد)، ورئيس أرض الصومال وقتها (أحمد محمود سيلانو)، وكان الأول من نوعه منذ إعلان الانفصال، وقاد هذا اللقاء إلى لقاء رسمي عقد في دبي في حزيران ٢٠١٢ بين الرئيسين(شيخ شريف شيخ أحمد) و(أحمد محمود سيلانو)، ومثل انطلاقة رسمية للمفاوضات بعد قطيعة استمرت أكثر من عقدين[٣٧].

واستضافت تركيا في إطار اهتمامها المتنامي بالصومال في العقد الأخير، ثلاث جولات من أصل ست جولات من المفاوضات خاضها الطرفان منذ ذلك الحين، وعقدت أول جولة منها في أنقرة في ١٣ نيسان ٢٠١٣ على مستوى الرؤساء، وجاء هذا اللقاء بعد اختيار رئيس جديد للصومال، وخروج الحكومات الصومالية من الحالة الانتقالية وحصولها على اعتراف من المجتمع الدولي، وصدر عقب الاجتماع ما عرف بـ(وثيقة أنقرة)، التي نصت على ثلاثة عشر بندا منها تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الطرفين والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب التطرف والقرصنة البحرية ومكافحة الدفن غير المشروع للمواد السامة في المياه الإقليمية الصومالية[٣٨].

وعقد بعد ذلك مؤتمر إسطنبول الأول في ٧ – ٩ تموز ٢٠١٣، لكنه لم يناقش مصير الإقليم والسيادة المتنازع عليها، وتوصل الطرفان إلى اتفاق على إمكانية تلقي أرض الصومال المساعدات الدولية

مباشرة من المانحين الدوليين، والسيطرة على المجال الجوي، وفي ١٦ – ١٩ كانون الثاني ٢٠١٤ عقد مؤتمر ثان في إسطنبول، اتفق خلاله الطرفان على إنشاء مجلس لمراقبة الحركة الجوية، على أن يكون مقره في هرجيسا، وتتكون لجنته الفنية من أربعة أعضاء (اثنان من أرض الصومال واثنان من الصومال)، وتضمن الاتفاق أيضا فقرة نددت بالمجازر الجماعية التي ارتكبها نظام الحكم العسكري السابق ضد سكان صوماليلاند عام ١٩٨٨[٣٩].

وفي ٢١ كانون الأول ٢٠١٤، استضافت جيبوتي جولة أخرى من المفاوضات، تم فيها التأكيد على البنود المتفق عليها في المؤتمرات السابقة، وعدم تسييس المساعدات الإنمائية والابتعاد عن الاتهامات السياسية التي تضر استمرار المفاوضات، وتم تحديد عقد جولة لاحقة من المفاوضات في إسطنبول بعد تسعين يوما، لكن المفاوضات انهارت قبل انعقاد الاجتماع الثالث في إسطنبول رغم وصول الوفود المشاركة في كانون الثاني ٢٠١٥، لأن وفد حكومة مقديشو ضم أعضاء ينحدرون من أرض الصومال، ولم يتم تنفيذ البنود المتعلقة بنقل السيطرة على المجال الجوي إلى هرجيسا، وبذلك توقفت المحادثات بشكل كامل وتبادل الطرفان الاتهامات عن انهيار المفاوضات[٤٠].

وفي فترة الرئيس الصومالي (محمد عبد الله فرماجو) ساد الجمود بين الطرفين، نتيجة سياسات (فرماجو) التي يعلوها خطاب القومية الوطنية وروح العواطف الجياشة، فقد كان شعار الرجل أنه يحمل راية الوحدة للصوماليين شمالاً وجنوباً، وهو خطاب ربما خلق فزاعة في ذهنية السياسي الصومالي في أرض الصومال، الذي ما فتئ يسعى إلى اتخاذ مسافة من مقديشو، وهو ما عكسه رئيس أرض الصومال في خطابه السنوي عام ٢٠١٩ إذ قال(إن الرئيس الحالي في الصومال يحمل كرهاً وعداء لم يشهده مسار العلاقات بين الجانبين، وذلك بسبب سياسات الحكومة الصومالية الفيدرالية تجاه الأنظمة الفيدرالية التابعة لها، وأرض الصومال، وفرض سياسة جديدة مردها عدم بناء علاقات خارجية دون الرجوع إلى مقديشو)، وبالرغم من أن (فرماجو) دعا في أكثر من خطاب له إلى بدء المفاوضات مع أرض الصومال، لكن دعواته لم تستجيب، كما لم يحقق اجتماعه برعاية (آبي أحمد) في أديس أبابا مع رئيس أرض الصومال (موسى بيحي) نتائج تذكر، ولم تمهد أيضاً لعقد اجتماع بين الأطراف الصومالية ولو على مستوى الوفود، وبالتالي أن فترة حكم الرئيس (فرماجو) كانت هي الأقل حظوظاً وفرصاً في عقد لقاءات بين الجانبين، بل أبعدت القضية عن مسار المفاوضات ونحو التراشق بالكلام والتصريحات الحادة بين الأطراف الفاعلة في الصومال عموماً[٤١].

وفي شباط ٢٠٢٠ حاول رئيس الوزراء الإثيوبي (آبي أحمد) إحياء مسار المفاوضات بين الجانبين، وتمكن من عقد اجتماع غير رسمي بين الرئيس (فرماجو) والرئيس (موسى بيحي عبدي) على هامش القمة الإفريقية الأخيرة المنعقدة في أديس أبابا، وتم طرح مقترح لقيام رئيس الصومال بمعية رئيس الوزراء الإثيوبي بزيارة هرجيسا، على غرار الزيارة التي قام بها (آبي أحمد) إلى إريتريا في منتصف ٢٠١٨، وأنهت القطيعة (الإثيوبية – الإرتيرية)، لكن حكومة أرض الصومال رفضت استقبال الرئيس

الصومالي قبل أن يعلن الأخير اعترافه بها دولة مستقلة، واستبعد رئيس أرض الصومال إمكانية إجراء أي محادثات مع الطرف الصومالي، ودعا المجتمع الدولي إلى الاعتراف باستقلال بلاده، وجاءت جولة جديدة من المفاوضات بدعوة من الرئيس الجيبوتي (إسماعيل غيله)، وجاء في الكلمات الافتتاحية للمشاركين في المؤتمر (إن الوقت قد حان لإعادة بناء الأمة الصومالية، في الوقت الذي يستعد الصوماليون للاحتفال بالذكرى الستين لاستقلالهم)، وحملت كلمة رئيس الوزراء الإثيوبي التوجهات نفسها، وتحدث عن إعادة (اللحمة بين الصوماليين)، بينما رحب السفير الأميركي في الصومال ببدء المحادثات ووصفها بـ (الاجتماع التاريخي)، وحث جميع الأطراف على فعل كل ما من شأنه أن يحقق مصالح الصوماليين، مع ذلك لم تسجل المفاوضات التي استمرت أربعة أيام أي اختراق بسبب تمسك الطرفين بمواقفهما، إذ جعلت المواقف (الحازمة) من كلا الجانبين، الانفصال مقابل الوحدة، المنصوص عليها في دستور كل بلد[٤٢].

وهناك عدة أسباب جوهرية تعرقل مسار أي تفاوض مستقبلي يتمخض عنه نتائج ملموسة تتوصل إليها الوفود الصومالية، إذ يتمسك أطراف ووفود أرض الصومال بخيار الانفصال عن جنوبه، كمشروع شعبي تم الاستفتاء عليه عام ١٩٩٨ وحظي بأغلبية ساحقة، وأن الحكومات في أرض الصومال تمثل خيار الشعب وتسعى لتحقيق استقلال تام وإدارة ذاتية الحكم لا تمت للجنوب بصلة تذكر، لكنه خيار يرفضه بشدة الجنوب متمثلاً في الحكومة المركزية الفيدرالية والشعب الصومالي، وكذلك غياب الرؤية والأجندات، إذ تجتمع الأطراف الصومالية دون أن تحمل أجندات وسياسات واضحة لكلا الطرفين، سوى التمسك بالانفصال كخيار للشمال مقابل الوحدة للجنوب، ما يشبه الدوران في دائرة لا بداية لها ولا نهاية، وأيضاً غياب دور الوسيط الإقليمي أو الدولي، إذ يبدو أن دور الوسطاء غير فعال، فتركيا وجيبوتي لا تريدان التعمق في عمق المفاوضات بين الأشقاء في الصومال، وتبديان تحفظاً على المشاركة في إقناع الأطراف الصومالية بالتفاهم فيما بينها، ومهما تعددت أسباب فشل المفاوضات فإن قضية انفصال أرض الصومال ليست أبعادها وتداعياتها محلية أو إقليمية بل تتعدى جغرافية القرن الإفريقي، وتحمل في طياتها العنف وعدم الاستقرار، بل قد يدفع انفصال إقليم عن جسد الدولة إلى مطالبة أقاليم أخرى بالانفصال، ويفتح الباب أمام معاناة جديدة تطيل أمد العنف[٤٣].

المبحث الخامس: العامل الخارجي ومحدودية الاعتراف في انفصال أرض الصومال

هناك من المقومات التي تدعي حكومة أرض الصومال بالاعتراف بها دولية، ومنها بأن لديها هوية منفصلة تضفي شرعية لا لبس فيها على بحثها عن الانفصال، إذ استثمر سكان أرض الصومال على مدار السنوات الماضية بشكل كبير في إقناع العالم الخارجي بأن لديهم هوية منفصلة تمنحهم حق الاعتراف بهم كدولة ذات سيادة، أحدهما هو الادعاء الرسمي والقانوني الذي يركز على استحقاق أرض الصومال القانوني لإقامة دولة، وكذلك يتعلق بالبعد الثقافي، إذ خلال الحكم الاستعماري البريطاني كان سكان أرض الصومال قادرين على الحفاظ على تقاليدهم وأعرافهم وقيمهم التي تجعلهم مختلفين عن

الجنوب، وقد خدمهم ذلك في بناء المؤسسات والحكم المحلي والسلام والأمن والاستقرار بعد إعلان الاستقلال في عام ١٩٩١، وأن أرض الصومال لا تسعى إلى الانفصال، بل كانت دولة في عام ١٩٦٠ وشكلت الاتحاد مع الجنوب، لذلك فإن أرض الصومال تطالب بوضعها الصحيح في المجتمع الدولي، وأن قيام دولة واستقلال أرض الصومال على أساس قانوني وشعبي، إذ تم إجراء استفتاء عام٢٠٠١ للمصادقة على دستور جديد يؤكد وضع أرض الصومال كدولة مستقلة، وقد تم تعزيز ذلك عبر تبني وترسيخ رموز الدولة العلم والنشيد الوطني والأعياد الوطنية والعملة الوطنية[٤٤].

وترى حكومة أرض الصومال أنها تفي بمتطلبات الدولة الديمقراطية ذات السيادة من حيث إجراء انتخابات حرة ونزيهة، إذ تجري أرض الصومال انتخابات ديمقراطية منذ عام ٢٠٠٣، وشهدت انتقالاً سلمياً للسلطة في عام ٢٠١٠، فضلاً عن صك عملة محلية مستقلة، ووجود قوات أمنية خاصة بها وإصدار جوازات سفر خاصة بها، فضلاً عن ووجود درجة كبيرة من التكيف بين المواطنين في أرض الصومال، مما يضفي حالة إيجابية من الاستقرار المجتمعي تنعكس على استقرار الوضع الأمني في الإقليم، إذ نجحت أرض الصومال في خلق نموذج إفريقي فريد فيما يتعلق بالحوار والمصالحة الوطنية بعد نجاحها في إنهاء أعمال عدائية بين العشائر في تسعينيات القرن الماضي بعقد أكثر من (٣٩) مؤتمراً للمصالحة في أنحاء الإقليم دون أي دعم إقليمي أو دولي، وهو ما جعل عملية بناء السلام في أرض الصومال يبدو نابعاً من الداخل[٤٥].

وهناك حجة أخرى لصالح توسيع نطاق الاعتراف الدولي بأرض الصومال وهي أنه سيعزز الأمن الإقليمي، وإن الاعتراف الدولي سيعزز على تحسين قدرات أرض الصومال في مراقبة الحدود وأنشطة مكافحة القرصنة ومكافحة الجريمة والإرهاب والحفاظ على الأمن الإقليمي، إذ تستطيع التجارة الدولية والإقليمية أن تمر عبرها دون أي نهب أو سلب أو حتى حراسة أمنية، وهو ما يمثل نقطة استراتيجية مهمة بالنسبة للقوى الفاعلة في منطقة القرن الإفريقي، فضلاً عن أن مواطنين أرض الصومال ليس لديهم أي ذاكرة أو هوية كمواطنين في الصومال الموحد، وذلك لأن غالبية سكان أرض الصومال ولدوا بعد عام ١٩٩١ وإعلان استقلال أرض الصومال[٤٦].

ويواجه الاعتراف الدولي بأرض الصومال عدة تحديات، إذ منذ عام ١٩٩١ لم تحصل على اعتراف أي من المنظمات الدولية والإقليمية ولا من أي دولة في العالم، وأن دعم الاعتراف الدولي موات ويقتصر عن المتابعة، وأهتمت الأمم المتحدة بقضية أرض الصومال، لكنها قررت ترك قضية الاعتراف بها في أيدي الاتحاد الإفريقي، وأعربت الأمم المتحدة عن قلقها بشأن المشاريع التجارية في أرض الصومال وبشكل أكثر تحديداً في مجال النفط، وأن خبراء الأمم المتحدة يحذرون من أن خطط أرض الصومال المنفصلة في الصومال لنشر قوات خاصة لحماية شركات النفط الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الصراعات في منطقة القرن الإفريقي غير المستقرة منذ فترة طويلة، لاسيما أعربت أرض الصومال عن اهتمامها بتمويل جيش خاص لحماية إنتاجها النفطي، وهذا يمثل مصدر قلق لمزيد من الصراع داخل

منطقة القرن الإفريقي غير المستقرة بالفعل، وإن تدخل الأمم المتحدة في المنطقة يعيق سيادتها بالفعل، ولا يمكن للأمم المتحدة أن تنظر إلى أرض الصومال على أنها دولة ذات سيادة طالما لم يتم الاعتراف بها دولياً وما زالت تعتبر جزءً من الصومال، ومع ذلك إذا تمكنت أرض الصومال من إقناع الاتحاد الإفريقي بدعم رغبتهم، فمن المرجح أن تدعم الأمم المتحدة الاعتراف بالدولة(٤٧).

فالجامعة العربية ودولها لا تقبل تجزئة الصومال وتفتيته، ولاسيما عندما يبدو أن التقسيم يجري فقط في الدول العربية والإسلامية دون غيرها، ولا يسمح ميثاق الاتحاد الإفريقي وقراراته بتقسيم الصومال، إذ ينص على مبدأ إبقاء الحدود الموروثة من الاستعمار على ما هي عليه، وأن الاتحاد الإفريقي قائمة على الالتزام بقدسية الحدود الاستعمارية الموروثة، وبالتالي كره عميق الجذور للانفصال، إلى جانب الخوف من أن تشجع الأقليات العرقية في مناطق أخرى، ويواصل الاتحاد الإفريقي اعتبار الصومال جمهورية واحدة موحدة(٤٨).

وتتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الملف الصومالي من منطلق أمني، وازداد نشاطها في هذا الصدد بعد تفجير سفارتيها في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨، ثم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، فعقدت مع جميع الأطراف الصومالية اتفاقيات أمنية منفردة دون أن تهتم بالقضايا السياسية بما فيها انفصال أرض الصومال، وكانت ترى أنه لم يعد في الصومال سلطة قادرة على تنفيذ التزاماتها الدولية حتى اعترفت بالحكومة الفيدرالية في كانون الثاني ٢٠١٣ وعينت سفيراً لها في مقديشو، وكانت بريطانيا المحمية السابقة للإقليم أكثر الدول الأوروبية التي تعول عليها سلطات الإقليم لتكون بوابة الاعتراف الدولي لها، وقد نجحت إدارة أرض الصومال في الحصول على تعاطف بعض الشخصيات السياسية من بينها أعضاء في مجلس العموم البريطاني، إلا أن لندن لم تعترف باستقلال أرض الصومال، بل بدلاً من ذلك تحركت بكل ثقلها لتخطف ملف الصومال من أيدي دول الإيجاد المسؤولة عنه، وأعلنت تنظيم مؤتمر دولي للصومال في لندن ٢٣ شباط 2012، وهو ما بدا أنه خطوة للفوز بصومال موحد بدلاً من اقتطاع محميتها السابقة منه، وأعلنت أنها لن تكون أول من يعترف بالإقليم(٤٩).

ويمثل التحدي الخارجي الأكبر للصين للاعتراف بأرض الصومال، إذ أن الصين تحترم دائما سيادة الدولة، لذلك إذا لم تدعم الانفصال فمن غير المرجح أن تحصل أرض الصومال على أي دعم من الصين، مع تركيزها على مقاطعاتها الانفصالية، وتميل الصين إلى دعم الحكومات القائمة والحدود القائمة، ومع ذلك إذا فضلت حكومة الصومال في مقديشو تقسيم البلاد فقد تكون الصين على استعداد لقبول قرار تم التوصل إليه قانوناً، كما يمثل استقلال أرض الصومال نوعا من الانفصالية التي تعارضها روسيا عادة، وستقف روسيا إلى جانب الصين في القضايا المتعلقة بالسيادة، لكنهم لن يترددوا في تفتيت بلد عندما يناسب مصالحهم الوطنية، كما في حالة أوكرانيا، فإن سيادة الحدود الأوكرانية لا تعني شيئا لروسيا عندما تكون هناك مصلحة في الانفصال عن شبه جزيرة القرم والتي من شأنها أيضا أن تتماشى مع المصلحة الوطنية لروسيا(٥٠).

وتعد إثيوبيا من أكثر الدول الإقليمية التي ترتبط بعلاقات متنوعة سياسية وأمنية واقتصادية مع أرض الصومال، وبالرغم من اتفاقية الاتحاد الإفريقي الذي يمنع دول الاتحاد من الاعتراف باستقلال أرض الصومال، إلا أنها لها علاقات سياسية وتمثيل دبلوماسي عبر مكتبها في هرجيسا فضلاً عن وجود فروع للبنوك الإثيوبية في أرض الصومال، وهناك مشاريع للنقل والمواصلات (شبكة الطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية والطاقة الكهربائية)، وكان لميناء بربرة الأثر في تطور العلاقات بين أرض الصومال وإثيوبيا، لاسيما بعد توقيع الاتفاقية الثلاثية بين أرض الصومال وشركة موانئ دبي العالمية وإثيوبيا، التي بلغت نسبة حصة إثيوبيا في هذا الاستثمار (١٩٪)، ودخولها بالعديد من المشاريع التنموية التي تساعد على تنامي اقتصاد الطرفين يدل على أهمية موقع أرض الصومال بالنسبة لإثيوبيا[٥١].

وتعد أرض الصومال جاراً مهماً لجيبوتي، كون بعض سكان الأولى يعيشون في جيبوتي، كما أن هناك علاقات تجارية مهمة تربط الطرفين عبر استثمارات بعض رجال الأعمال الجيبوتيين في أرض الصومال بمشروعات تجارية واسعة النطاق، لذلك جاءت زيارة رئيس إقليم أرض الصومال (موسى بيهي) إلى جيبوتي في كانون الأول ٢٠٢٠ في هذا الإطار لتعزيز العلاقات الثنائية مع جيبوتي، ومحاولة استمالة الموقف الجيبوتي لصالحها، كما تسعى أرض الصومال إلى توسيع دائرة علاقاتها مع دول القارة الإفريقية وعدم الانكفاء على دول المنطقة فقط، إذ أجرى وزير خارجية مالاوي (إيزنهاور مكاكا) محادثات مع رئيس أرض الصومال (موسى بيهي) في أرض الصومال، وذلك لبحث العلاقات الثنائية، وبحث الاعتراف الدولي بأرض الصومال، وجاءت زيارة (موسى بيهي) إلى دولة غينيا في نفس الإطار الأمر الذي اتخذت على إثره الحكومة الفيدرالية في مقديشو قراراً بقطع العلاقات الدبلوماسية مع غينيا بسبب استقبالها (موسى بيهي) في عام ٢٠١٩[٥٢].

أما أريتريا فتعد من الدول في الدخول بعلاقات اقتصادية مع أرض الصومال، إذ دخلت إلى التكتل الاقتصادي الذي طرحت فكرته أرض الصومال والذي يضم كل من (أرض الصومال وكينيا وإثيوبيا) في عام ٢٠١٩، وقد بدأت كينيا في تعزيز علاقاتها مع أرض الصومال عبر إعلانها محاولة فتح مكتب للتمثيل الدبلوماسي لها في العاصمة هرجيسا، بالتزامن مع اندلاع الخلاف الكيني الصومالي بشأن المناطق البحرية المتنازع عليها، وقد بدا اهتمام مصر بأرض الصومال عبر عزمها إقامة قاعدة عسكرية فيها، وتبرز أهمية أرض الصومال بالنسبة لدولة الأمارات العربية المتحدة عندما وقعت اتفاقية لاستثمار ميناء بربرة وبناء قاعدة عسكرية في مدينة بربرة، إلا أن العمل توقف بها بسبب إلغاء برلمان جمهورية الصومال رخصة شركة موانئ دبي لتشغيل موانئ في الصومال، فضلاً عن أرتبط الإمارات بعلاقات تجارية مع أرض الصومال، هذا إلى جانب استثماراتها في مجال بناء السدود والآبار لدعم القطاع الزراعي لأرض الصومال، وقامت السعودية بإنشاء مركز للإغاثة والأعمال الإنسانية في أرض الصومال وتوزيع المساعدات الإنسانية على سكان المناطق المتضررة من الجفاف[٥٣].

وبهدف تعزيز الروابط السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين تايوان وأرض الصومال، حافظ الطرفان منذ عام ٢٠٠٩ على إقامة علاقات تعاون مشتركة وبمجالات متعددة مثل تعزيز الأمن البحري والرعاية الصحية والتعليم والطاقة والثروة السمكية والصحة والمعلومات والاتصالات والتعدين، وقد تم في عام ٢٠٢٠ الإعلان عن تبادل فتح ممثليتين دبلوماسية، وتعيين ممثلاً لأرض الصومال في تايبيه، وعينت ممثلاً لتايوان في هرجيسا[٥٤]، مما أغضب حكومتي بكين ومقديشو، ومع توسع الصين لتشمل إفريقيا فقدت تايوان الدعم في القارة، نظرًا لأن مقديشو وقعت اتفاقيات ثنائية مع بكين، ونأت أرض الصومال بنفسها عن الصين[٥٥].

الخاتمة

يعد إقليم أرض الصومال من الأقاليم التي تطالب بالانفصال عن دولة الصومال، ويرجع ذلك بسيطرة الجنوبين على مفاصل الدولة، مما أدى فقدان الشماليين(أرض الصومال) سلطتهم ونفوذهم ومن ثم تهميشهم، وبعد انتهاء فترة الحكومات المدنية (١٩٦٠-١٩٦٩) قاده الجنرال (محمد سياد بري) انقلاب عسكري، شعرت الطبقة السياسية في أرض الصومال بأن قضيتهم ومشروعهم النضالي للتحرر من المستعمر البريطاني قد أصابته خيبة أمل باندماجهم مع الجنوب في وحدة طوعية اندماجية على نظام جمهوري ديمقراطي مع الصومال الايطالية لتكون نواة دولة الصومال الكبير، إلا أن الاخير لم تكتمل بسبب فقدان الارادة والخبرة في إدارة الدولة، إذ انقلبت الدولة العسكرية على الديمقراطية الوليدة في الصومال عبر إلغاء البرلمان والدستور، كما ارتكبت الحكومة العسكرية العنف والقتل بحق الشماليين(أرض الصومال)، ونتيجة للقمع الذي مارسه النظام العسكري، نشأت جبهات مسلحة معارضة للنظام، وكان منها الحركة الوطنية الصومالية في الشمال التي دخلت عام ١٩٨٨ مواجهات عسكرية مباشرة مع النظام الذي انهار عام ١٩٩١، وإعلان الشماليين (أرض الصومال) الانفصال من طرف واحد في ١٨ أيار ١٩٩١، إلا أن إقليم أرض الصومال لم ينعم بالاستقرار السياسي والأمني بسبب البنية القبلية التي تتحكم بالدولة الناشئة، وعانت من نزاعاتها المسلحة الداخلية التي تقوم على التنافس القبلي، وبعد عام ١٩٩٦ شهدت أرض الصومال استقرار نسبي من الناحية السياسية والأمنية بسبب مؤتمرات المصالحة، التي أدت إلى تبني الديمقراطية كأساس للحكم، وجرت عدة انتخابات برلمانية ورئاسية أخرها عام ٢٠٢١، ودخلت حكومة أرض الصومال منذ عام ٢٠١٢ في مفوضات عديدة مع الحكومة الفيدرالية حول مشروع الانفصال، إلا أن الطرفين لم يتوصلوا إلى نتائج تذكر، إذ يتمسك أطراف أرض الصومال بخيار الانفصال عن جنوبه، لكنه خيار ترفضه الحكومة المركزية الفيدرالية، كما يواجه الاعتراف بأرض الصومال عدة تحديات، إذ منذ عام ١٩٩١ لم تحصل على اعتراف أي من المنظمات الدولية والإقليمية ولا من أي دولة في العالم، إذ لا يسمح ميثاق الاتحاد الإفريقي وقراراته بتقسيم الصومال، وينص على مبدأ إبقاء الحدود الموروثة من الاستعمار على ما هي عليه، لكن هذا لا يمنع من أن أرض الصومال لديها علاقات مع بعض الدول التي لديها مصالح لاسيما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية.

التوصيات

١. إن تعنت إقليم أرض الصومال بالانفصال عن دولة الصومال غير مجدي –على المدى القريب– أو البعيد، ويرجع ذلك لعدم الاعتراف الدولي بهذا الكيان المنفصل، ولاسيما من قبل الدول الكبرى التي ترى مصالحها الاقتصادية بوحدة الصومال.

٢. المصالحة الوطنية هي الأساس والسبيل الوحيد بين حكومة إقليم أرض الصومال والحكومة الفيدرالية، على أن تتخلى النخب السياسية في إقليم أرض الصومال عن مشروعها الانفصالي، وبالمقابل، أن تضمن الحكومة الفيدرالية الحقوق السياسية والإدارية لإسكان أرض الصومال ضمن دولة الصومال الفيدرالية.

٣. الحكم الذاتي هو سبيل الوحيد لحل مشكلة إقليم ارض الصومال، بمعنى أخر أن يتمتع أرض الصومال بطبيعة خاصة من ناحية الحكم داخل دولة الصومال، لاسيما هو يتمتع بالاستقرار السياسي والأمني، ولديه كل مقومات الدولة (الجيش– عملة– نشيد وطني...الخ)، أي أن يكون لإقليم أرض الصومال مؤسساته الدستورية الخاصة من (تنفيذية– تشريعية– قضائية).

الهوامش:

(١) ثناء إبراهيم فاضل الشمري، الأهمية الجغرافية السياسية لإقليم أرض الصومال، آداب البصرة، جامعة البصرة، البصرة، المجلد٩٦، العدد٢، ٢٠٢١، ص٢١٢.

(٢) عبدالقادر معلم محمد جيدي، أزمة الصومال: إشكالية الدولة وآفاق إعادة البناء، مجلة دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد٤٥، ٢٠١١، ص٩.

(٣) ثناء إبراهيم فاضل الشمري، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢.

(٤) مؤسسة الصومال الجديد للإعلام والبحوث والتنمية، عين على أرض الصومال، تقرير رقم(٤٧)، ٢٨ أيلول ٢٠١٨، ص٣.

(٥) ثناء إبراهيم فاضل الشمري، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢–٢١٣.

(6) United Nations Population Fund, Somalia Country Office, UN Complex, Nairobi, Kenya,2014, P30-57.

(٧) ثناء إبراهيم فاضل الشمري، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤.

(٨) ثناء إبراهيم فاضل الشمري، مصدر سبق ذكره، ص٢١٥.

(٩) النور حمد وعبد الوهاب الطيب بشير، أوضاع اللغة العربية في القرن الأفريقي: تقاطعات الدين والهوية والإثنية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٠.

(١٠) مؤسسة الصومال الجديد للإعلام والبحوث والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(١١) محمود حسن عبدي، ملف المصالحة الوطنية، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، مقديشو، تقرير، ٢٠١٥، ص١٠.

(١٢) محمد إبراهيم عبدي، صومالي لاند بين الانفصال والعودة للوحدة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تقرير، ١٥ آذار ٢٠١٥، ص٢–٣.

(١٣) محمد إبراهيم عبدي، مصدر سبق ذكره، ص٣–٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص٤.

(١٥) محمود حسن عبدي، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(١٦) الشافعي أبتدون، المفاوضات بين الصومال وصوماليلاند: المسار الوعر والمستقبل الغامض، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تقرير، ١٢ آذار ٢٠٢٠، ص٣.

(١٧) الشافعي أبتدون، الفيدرالية في الصومال أطماع التقسيم وتحديات الوحدة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٨، ص٧٥-٧٦.

(١٨) محمد إبراهيم عبدي، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(١٩) منظمة العفو الدولية، تحديات حقوق الإنسان (أرض الصومال تواجه الانتخابات)، المملكة المتحدة، رقم الوثيقة AFR 52/001/2009، آذار ٢٠٠٩، ص٧.

(٢٠) فريق الصومال الجديد، أرض الصومال.. حلم الانفصال: الواقع والتحديات، مؤسسة الصومال الجديد، مقديشو، تقرير رقم(٤٣)، ٢٧ آب ٢٠١٨، ص٢.

(٢١) ينظر: محمد إبراهيم عبدي، مصدر سبق ذكره، ص٤-٥، وكذلك محمود حسن عبدي، مصدر سبق ذكره، ص١٢، وكذلك الشافعي أبتدون، المفاوضات بين الصومال وصوماليلاند: المسار الوعر والمستقبل الغامض، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(22) Berouk Mesfin, The political development of Somaliland and its conflict with Puntland, ISS Paper 200, September 2009, P4.

(٢٣) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الأول، دار رواد النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٠٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٢٠٠.

(٢٥) نقلاً عن مسعود الخوند، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١-٢٠٢.

(٢٦) مسعود الخوند، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢-٢٠٣.

(27) Berouk Mesfin, Op.Cit, P5.

(28) Louise W. Moe, Somaliland Report(Project: Addressing legitimacy issues in fragile post-conflict situations to advance conflict transformation and peace-building), The University of Queensland, Brisbane, January 2013, P14-15.

(٢٩) مؤسسة الصومال الجديد للإعلام والبحوث والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(٣٠) عبد المنعم أبو إدريس علي، مدخل إلى القرن الأفريقي(القبيلة والسياسة.. الصومال، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص٤٣.

(٣١) المصدر نفسه، ص٤٤.

(٣٢) مؤسسة الصومال الجديد للإعلام والبحوث والتنمية، صوماليلاند: قراءة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، مؤسسة الصومال الجديد، مقديشو، التقرير رقم(١٠)، ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٧، ص٦.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٧.

(٣٤) الشافعي أبتدون، انتخابات أرض الصومال: ديناميكياتها المحلية وأبعادها الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ورقات تحليلية، ٢١ حزيران ٢٠٢١، ص٦.

(٣٥) ينظر: عبد القادر معلم محمد جيدي، الفيدرالية في الصومال دراسة تقييمية، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد٣، ٢٠٢٠، ص١٠، وكذلك محمد إبراهيم عبدي، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٣٦) عبد القادر محمد عثمان، المجتمع الصومالي ومسيرته في البحث عن الدولة، ضمن كتاب(الطريق إلى الدولة الصومالية)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص١١٠.

(٣٧) وحدة الدراسات السياسية، مسار المفاوضات بين إقليم صوماليلاند والحكومة الفيدرالية: فرص النجاح والفشل، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تقدير موقف، ٣٠ حزيران ٢٠٢٠، ص٢.

(٣٨) المصدر نفسه، ص٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٢.

(٤٠) وحدة الدراسات السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٢-٣.

(٤١) نقلاً عن الشافعي أبتدون، المفاوضات بين الصومال وصوماليلاند: المسار الوعر والمستقبل الغامض، مصدر سبق ذكره، ص٦-٧.

(٤٢) نقلاً عن وحدة الدراسات السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٣-٤.

(٤٣) الشافعي أبتدون، المفاوضات بين الصومال وصوماليلاند: المسار الوعر والمستقبل الغامض، مصدر سبق ذكره، ص٧.

(44) Redie Bereketeab, Self-Determination and Secessionism in Somaliland and South Sudan Challenges to Postcolonial State-building, NORDISKA AFRIKAINSTITUTET, UPPSALA 2012, P22-23.

(٤٥) أحمد عسكر، العامل الخارجي كمحدد لمستقبل أرض الصومال.. الواقع والمآلات، قراءات إفريقية، على الموقع الالكتروني https://www.qiraatafrican.com/home/new، ٢٠٢١/١/٧.

(46) NIKOLA PIJOVIC, To Be or Not to Be: Rethinking the Possible Repercussions of Somaliland's International Statehood Recognition, African Studies Quarterly, University of Florida, Volume 14, Issue 4, September 2014, P28-30.

(47) Rebekah Bragg, International Recognition of Somaliland, GA Fourth Committee: SPECPOL, Old Dominion University, Model United Nations Society, 2015, P3.

(48) Filsan Fadal, Challenges to Somaliland Independence, (Somaliland Statehood, Recognition and the Ongoing Dialogue with Somalia), Somaliland development series 3, the Social Research and Development Institute, Hargeisa Somaliland, 2013, P43.

(٤٩) محمد إبراهيم عبدي، مصدر سبق ذكره، ص٧.

(50) Rebekah Bragg, Op. Cit, P4.

(٥١) ثناء إبراهيم فاضل الشمري، مصدر سبق ذكره، ص٢١٦.

(٥٢) أحمد عسكر، مصدر سبق ذكره.

(٥٣) ثناء إبراهيم فاضل الشمري، مصدر سبق ذكره، ص٢١٧.

(٥٤) ثناء إبراهيم فاضل الشمري، مصدر سبق ذكره، ص٢١٨.

(55) Hisham Aidi, Somaliland and the Great Powers, Policy Center For The New South, Policy Brief - N° 31/22, April 2022, P5.

المصادر

أولاً: الكتب

١) الشافعي أبتدون، الفيدرالية في الصومال أطماع التقسيم وتحديات الوحدة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٨.

٢) عبد القادر محمد عثمان، المجتمع الصومالي ومسيرته في البحث عن الدولة، ضمن كتاب(الطريق إلى الدولة الصومالية)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.

٣) عبد المنعم أبو إدريس علي، مدخل إلى القرن الأفريقي(القبيلة والسياسة.. الصومال، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩.
٤) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الأول، دار رواد النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٤.
٥) النور حمد وعبد الوهاب الطيب بشير، أوضاع اللغة العربية في القرن الأفريقي: تقاطعات الدين والهوية والإثنية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٠.

ثانياً: البحوث والدراسات

١) ثناء إبراهيم فاضل الشمري، الأهمية الجغرافية السياسية لإقليم أرض الصومال، آداب البصرة، جامعة البصرة، البصرة، المجلد٩٦، العدد٢، ٢٠٢١.
٢) عبد القادر معلم محمد جيدي، الفيدرالية في الصومال دراسة تقييمية، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد٣، ٢٠٢٠.
٣) عبدالقادر معلم محمد جيدي، أزمة الصومال: إشكالية الدولة وآفاق إعادة البناء، مجلة دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد٤٥، ٢٠١١.

ثالثاً: التقارير

١) الشافعي أبتدون، المفاوضات بين الصومال وصوماليلاند: المسار الوعر والمستقبل الغامض، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تقرير، ١٢ آذار ٢٠٢٠.
٢) الشافعي أبتدون، انتخابات أرض الصومال: ديناميكاتها المحلية وأبعادها الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ورقات تحليلية، ٢١ حزيران ٢٠٢١.
٣) فريق الصومال الجديد، أرض الصومال.. حلم الانفصال: الواقع والتحديات، مؤسسة الصومال الجديد، مقديشو، تقرير رقم(٤٣)، ٢٧ آب ٢٠١٨.
٤) محمد إبراهيم عبدي، صوماليلاند بين الانفصال والعودة للوحدة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تقرير، ١٥ آذار ٢٠١٥.
٥) محمود حسن عبدي، ملف المصالحة الوطنية، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، مقديشو، تقرير، ٢٠١٥.
٦) منظمة العفو الدولية، تحديات حقوق الإنسان (أرض الصومال تواجه الانتخابات)، المملكة المتحدة، رقم الوثيقة AFR 52/001/2009، آذار ٢٠٠٩.
٧) مؤسسة الصومال الجديد للإعلام والبحوث والتنمية، صوماليلاند: قراءة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، مؤسسة الصومال الجديد، مقديشو، التقرير رقم(١٠)، ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٧.
٨) مؤسسة الصومال الجديد للإعلام والبحوث والتنمية، عين على أرض الصومال، تقرير رقم(٤٧)، ٢٨ أيلول ٢٠١٨.

٩) وحدة الدراسات السياسية، مسار المفاوضات بين إقليم صوماليلاند والحكومة الفيدرالية: فرص النجاح والفشل، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تقدير موقف، ٣٠ حزيران ٢٠٢٠.

رابعاً: المصادر الالكترونية

١) أحمد عسكر، العامل الخارجي كمحدد لمستقبل أرض الصومال.. الواقع والمآلات، قراءات إفريقية، على الموقع الالكتروني https://www.qiraatafrican.com/home/new، ٢٠٢١/١/٧.

٢) أيدان ج. سيماردون، الاعتراف بـ "أرض الصومال": هل يشكل تغييراً جيوسياسياً كبيراً في غرب آسيا؟، The Cradle، على الموقع الالكتروني https://thecradlearabic.com/articles-id/28149، ٢٠٢٤/١٢/١٩.

خامساً: المصادر الاجنبية

1) Berouk Mesfin, The political development of Somaliland and its conflict with Puntland, ISS Paper 200, September 2009.
2) Filsan Fadal, Challenges to Somaliland Independence, (Somaliland Statehood, Recognition and the Ongoing Dialogue with Somalia), Somaliland development series 3, the Social Research and Development Institute, Hargeisa Somaliland, 2013.
3) Hisham Aidi, Somaliland and the Great Powers, Policy Center For The New South, Policy Brief - N° 31/22, April 2022.
4) Louise W. Moe, Somaliland Report(Project: Addressing legitimacy issues in fragile post-conflict situations to advance conflict transformation and peace-building), The University of Queensland, Brisbane, January 2013.
5) NIKOLA PIJOVIC, To Be or Not to Be: Rethinking the Possible Repercussions of Somaliland's International Statehood Recognition, African Studies Quarterly, University of Florida, Volume 14, Issue 4, September 2014.
6) Rebekah Bragg, International Recognition of Somaliland, GA Fourth Committee: SPECPOL, Old Dominion University, Model United Nations Society, 2015.
7) Redie Bereketeab, Self-Determination and Secessionism in Somaliland and South Sudan Challenges to Postcolonial State-building, NORDISKA AFRIKAINSTITUTET, UPPSALA 2012.
8) United Nations Population Fund, Somalia Country Office, UN Complex, Nairobi, Kenya,2014.